مجموعة الأربعة والعشرين الحكومية الدولية
المعنية بالشؤون النقدية والتنمية

بيان
٢٤ إبريل ٢٠٠٩

عقد وزراء مجموعة الأربعة والعشرين الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية والتنمية اجتماعهم الحادي والثمانين في العاصمة واشنطن بتاريخ ٢٤ إبريل ٢٠٠٩. ورأس الاجتماع معالي السيد أديب ميّالة حاكم مصرف سورية المركزي، وتولى السيد غويدو مانتيغا وزير مالية البرازيل منصب النائب الأول للرئيس، والسيد تريفور مانويل وزير مالية جنوب إفريقيا منصب النائب الثاني.

وأكد الوزراء أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي نشأت في الأسواق الناضجة تواصل تأثيرها غير المتكافئ على البلدان النامية عبر قنوات متنوعة، منها تراجع أسعار السلع الأولية، والانكماش الحاد في الصادرات، وتقلص تحويلات العاملين، وتدفقات رؤوس الأموال الخاصة الصافية السالبة، وضائقة الائتمان المؤثرة على كثير من البلدان. ونتيجة لذلك، تواجه البلدان النامية انخفاضات حادة في النمو وتراجعا في مستوى الاحتياطيات، مما أسفر عن تزايد البطالة والفقر. وأعرب الوزراء عن قلقهم الخاص إزاء تأثير الأزمة على بلدان العالم الأكثر فقرا وضعفا التي تواجه أيضا مخاطر انخفاض المساعدات الإنمائية الرسمية. وأشار الوزراء إلى أن مخاطر زيادة التدهور في أوضاع الاقتصاد العالمي واستمراره لمدة مطولة لا تزال مخاطر كبيرة.

وأكد الوزراء أن الأزمة العالمية تقتضي حلولا عالمية بمشاركة كافة البلدان ومع توجيه العناية الواجبة لأثر الإجراءات المتخذة على البلدان النامية. ورحبوا بالتزام قادة مجموعة العشرين باتخاذ الإجراءات اللازمة لحفز الطلب واستعادة الثقة في النظام المالي، ومعالجة أوجه الضعف العميقة في تنظيم الأسواق المالية الوطنية والدولية، ودعوا إلى التنفيذ المنسق والعاجل لهذه الالتزامات. ودعا الوزراء كافة البلدان لمقاومة التدابير الحمائية في التجارة والاستثمار وخدمات العمالة. وشددوا على أهمية التوصل إلى ختام عاجل لجولة مفاوضات الدوحة بكفل وضع احتياجات البلدان النامية في بؤرة الاهتمام، وحثوا البلدان المتقدمة على إلغاء الدعم الذي يلحق الضرر بالقطاع الزراعي وبالفقراء في البلدان النامية. ورحبوا بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عقد المؤتمر الذي يحمل عنوان "الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها على التنمية" والمقرر عقده في نيويورك في الفترة ١-٣ يونيو ٢٠٠٩..

وشدد الوزراء على أن البلدان النامية ستكون بحاجة إلى دعم عاجل وبمستوى غير مسبوق من المؤسسات المالية الدولية ومجتمع الدائنين الرسميين الثنائيين حتى تتمكن من مواكبة الآثار المباشرة والمطولة للأزمة. وفيما يتعلق بصندوق النقد الدولي، تدعو المجموعة منذ وقت مضى إلى إجراء إصلاحات في أدواته والشرطية المصاحبة لبرامجه وسياساته المتبعة حتى يتمكن من تلبية احتياجات جميع بلدانه الأعضاء على نحو عاجل وفعال. وبالتالي، رحب الوزراء بإصلاح أدوات الصندوق المتاحة لمنع وقوع الأزمات وتسوية ما يقع منها والتي ستمكنه من التحرك لمواجهة

الأزمات بمزيد من المرونة وعلى النطاق اللازمة. وفي هذا الخصوص، رأى الوزراء أن "خط الائتمان المرن" الجديد هو إضافة مفيدة إلى مجموعة أدوات الصندوق، كما أعربوا عن تفاؤلهم للاهتمام الذي اجتذبته هذه الأداة حتى الآن. ورحب الوزراء أيضا بالخطوات المقترحة لتركيز وترشيد شرطية الصندوق، بما في ذلك من خلال زيادة اللجوء إلى الشرطية *المسبقة* والقائمة على المراجعات. غير أن الوزراء دعوا إلى تنفيذ إطار الإقراض والشرطية الجديد على أساس المساواة والتطبيق واسع النطاق من منطلق إدراك الاحتياجات المتنوعة للبلدان الأعضاء وما الطابع الخارجي الذي تتسم به هذه الأزمة.

ونظرا لحجم الطلب الفعلي والمحتمل، أيد الوزراء اقتراح زيادة مقدارها ثلاثة أضعاف في موارد الصندوق المتاحة للإقراض، بما في ذلك الإقراض في شكل قروض ثنائية وإصدار الأذون والسندات وإتاحة "الاتفاقات الجديدة للاقتراض" في شكل معزز وأكثر مرونة. غير أن الوزراء يعتقدون اعتقادا قويا أن هذا الاقتراض لا يمكن استخدامه إلا على بصفة مؤقتة وصولا إلى توسع دائم في موارد الصندوق عن طريق زيادة عامة في حصص العضوية. وأيد الوزراء بقوة إجراء تخصيص عام جديد لحقوق السحب الخاصة بما يعادل ٢٥٠ مليار دولار أمريكي على الأقل ودعوا إلى التعجيل بتنفيذه من أجل تلبية الاحتياجات العالمية وتعزيز احتياطيات البلدان الأعضاء عن طريق الموارد غير المشروطة. ودعا الوزراء إلى النظر في آلية ملائمة لإعادة التخصيص اللاحق بُغْية تعزيز المنافع التي تعود على البلدان النامية، لا سيما الأكثر فقرا. وأكد الوزراء مجددا دعوتهم للتصديق على التعديل الرابع لإجراء تخصيص لمرة واحدة لحقوق السحب الخاصة، مما يعود بالنفع بشكل خاص على البلدان التي لم يسبق لها الاستفادة من عمليات التخصيص السابقة. كذلك دعا الوزراء إلى التعجيل بالتصديق على النموذج الجديد لدخل الصندوق.

ورحب الوزراء بقرار مضاعفة حدود الاستفادة من موارد الصندوق عن طريق القروض الميسرة للبلدان منخفضة الدخل، ومن ثم تعديل معايير الاستفادة من موارد "تسهيل النمو والحد من الفقر" (PRGF). ورحب الوزراء باقتراح الاستعانة بجانب من الموارد المتأتية من عملية بيع الذهب المتفق عليها، تمشيا مع ما ورد في نموذج الدخل الجديد، من أجل توفير المزيد من التمويل الميسر لأفقر البلدان حتى تتمكن من مواجهة الأزمة. وطلبوا النظر مجددا في كيفية تحقيق ذلك. ودعا الوزراء مجتمع المانحين إلى تقديم موارد الدعم اللازمة لزيادة طاقة الصندوق الإقراضية الميسرة، كما دعوا إلى إصلاح عاجل وشامل لإطار التمويل المعتمد لدى الصندوق من أجل البلدان منخفضة الدخل حتى تتمكن من التحرك بمرونة أكبر في تلبية احتياجاتها المتنوعة. وشجع الوزراء الصندوق على أن يطبق في قروضه المقدمة للبلدان منخفضة الدخل نفس درجة المرونة ونفس الشرطية الميسرة والقائمة على المراجعات التي تم الاتفاق عليها بشأن تسهيلات الإقراض الأخرى وطلبوا إجراء مراجعة عاجلة لإطار إمكانية الاستمرار في تحمل الديون حتى يصبح معبرا عن تنوع ظروف البلدان منخفضة الدخل.

وكرر الوزراء دعوتهم الصندوق إلى تقوية وظيفته الرقابية من خلال زيادة المساواة في المعاملة وتعزيز فعالية الرقابة على البلدان المتقدمة المؤثرة على النظام المالي وتدفقات رؤوس الأموال الدولية والأسواق المالية. كذلك أيد الوزراء إجراء مراجعة عاجلة لدور الصندوق في النظام النقدي الدولي في ضوء الدروس المستخلصة من الأزمة، بما في ذلك ما يتعلق بعملات الاحتياطي الرئيسة.

وأكد الوزراء أن لمجموعة البنك الدولي دورا حيويا أثناء الأزمة فيما يتعلق بدعم السياسات المضادة للاتجاهات الدورية، بما في ذلك سياسات شبكات الأمان الاجتماعي، والحفاظ على البنية التحتية وغيرها من الاستثمارات ذات الأولوية، وتمويل التجارة وإعادة الهيكلة المصرفية. ورحب الوزراء باقتراح التوسع في تقديم القروض من البنك الدولي إلى جانب الخطوات المتخذة لتطويع أدواته بما يكفل التصدي للأزمة، كما رحبوا باقتراح زيادة الحد الأقصى المتاح للمقترض الواحد. وطلب الوزراء أن يقدم البنك الدولي الدعم اللازم في حينه حتى يتسنى التصدي للآثار الفورية والحيلولة دون وقوع أزمات مكتملة الملامح. ودعا الوزراء البنك الدولي أيضا إلى تجنب الشرطية المفرطة في سياسات تسعير القروض. وأشار الوزراء إلى أن الأزمة قد سلطت الضوء على ضرورة تعزيز مشاركة البنك الدولي في جهود البلدان المتعاملة معه، بما في ذلك تعزيزها عن طريق زيادة اللامركزية في صنع القرار ومعالجة المعوقات طويلة الأمد التي تسهم في التكاليف غير المالية لعملياته.

وللتأكد من امتلاك البنك الدولي القدرات اللازمة لمواجهة الأزمة على النحو الملائم، وللحفاظ على طاقته الإقراضية على المدى الطويل، دعا الوزراء إلى إجراء مراجعة لمدى كفاية رأس المال بحلول الاجتماعات السنوية لعام ٢٠٠٩. وينبغي أن تراعي هذه الاجتماعات عملية تمويل التنمية على المدى الطويل والتي ستكون ضرورية في أعقاب الأزمة مع الحفاظ على استمرارية الموارد المالية لدى البنك الدولي للإنشاء والتعمير وإمكانية حفاظه على استمرارية التحويلات من المؤسسة الدولية للتنمية

ونظرا لشدة تأثير الأزمة على أفقر البلدان، دعا الوزراء إلى زيادة كبيرة في المساعدة المقدمة من المؤسسة الدولية للتنمية. واتفق الوزراء في هذا الصدد على أهمية تركيز المساعدات في بداية تنفيذ برنامج العملية الخامسة عشرة لإعادة تمويل موارد المؤسسة، وأكدوا على ضرورة التعجيل بتحديد البرامج اللازمة وتنفيذها. ودعا الوزراء أيضا إلى عمليات إضافية لإعادة تمويل موارد المؤسسة الدولية للتنمية من أجل الحفاظ على مستويات التمويل في السنوات اللاحقة للأزمة. ورحب الوزراء بالمبادرات التي أعلنها البنك الدولي لحماية البلدان الأكثر تعرضا للخطر من آثار الأزمة الراهنة، بما في ذلك إنشاء "برنامج التسهيلات التمويلية لمواجهة التعرض للخطر" (Vulnerability Financing Facility). ودعا الوزراء مجتمع المانحين إلى دعم هذه الاحتياجات التمويلية الإضافية والوفاء بالالتزامات التي تعهد بها في هذا المنعطف الحرج الذي تمر به الجهود الجماعية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة.

وأشار الوزراء إلى أن الأزمة أبرزت مجددا ضرورة معالجة مظاهر "العجز" الديمقراطي في مؤسستي بريتون وودز وتعزيز صوت البلدان النامية وزيادة تمثيلها في هياكل صنع القرار. وتؤكد مجموعة الأربعة والعشرين منذ فترة طويلة على أن فعالية وشرعية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تعتمدان بشكل حاسم على اتخاذ خطوات جريئة في هذا الصدد. وعلى هذا الأساس رحب الوزراء بالالتزام الذي تعهد به قادة مجموعة العشرين بإجراء إصلاحات طموحة على وجه السرعة. ودعا الوزراء إلى التعجيل بالتصديق على مجموعة إصلاحات الصندوق التي طُرحت في إبريل ٢٠٠٨، كما أعربوا عن تأييدهم القوي لإجراء زيادة كبيرة في حصص عضوية الصندوق وإعادة

مواءمتها، على أن تُستكمل في موعد لا يتجاوز يناير ٢٠١١ بعد إجراء إصلاح شامل لصيغ الحصص بهدف معالجة تحيز هذه الصيغ ضد البلدان النامية. وأعرب الوزراء عن تأييدهم أيضا للدعوة إلى إعادة مواءمة الأصوات في البنك الدولي، والانتهاء منها في موعد لا يتجاوز إبريل ٢٠١٠، استنادا إلى منهج يتوافق مع مهمته الإنمائية..وينبغي أن تهدف إعادة المواءمة في المؤسستين إلى التحول مع الوقت إلى توزيع متكافئ للقوة التصويتية فيما بين البلدان المتقدمة والنامية دون إضعاف حصص وأنصبة البلدان النامية المنفردة. كذلك دعا الوزراء إلى إعادة توازن تمثيل البلدان في المجلسين التنفيذيين واللجنتين الوزاريتين من أجل زيادة تمثيل البلدان النامية. ويؤيد الوزراء أيضا إضافة مقعد لإفريقيا جنوب الصحراء في صندوق النقد الدولي في هذا الإطار الموسع لجدول أعمال الإصلاح.

وكرر الوزراء الدعوة إلى اختيار رئيسي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وأعضاء الإدارة العليا فيهما من خلال إجراءات معلنة تقوم على المنافسة والجدارة بغضّ النظر عن الجنسية. ودعوا إلى زيادة التنوع بين العاملين في المؤسستين على المستوى الإداري، وذلك عن طريق تمثيل أفضل للمناطق التي لا يزال تمثيلها شديد القصور. ونوه الوزراء إلى تقرير لجنة مانويل باعتباره إسهاما في المناقشات الجارية بشأن الحوكمة.

وأكد الوزراء أهمية التعاون الوثيق بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنوك التنمية متعددة الأطراف الأخرى لضمان فعالية التحرك لمواجهة الأزمة، كما أعربوا عن تأييدهم لإجراء مراجعات في الوقت المناسب لكفاية رأس المال في بنوك التنمية الإقليمية لتمكينها من التوسع والحفاظ على استمرارية ما تقدمه من قروض.

ومن المتوقع عقد الاجتماع القادم لوزراء مجموعة الأربعة والعشرين بتاريخ ٣ أكتوبر ٢٠٠٩ في مدينة اسطنبول التركية.

قائمة المشاركين

عقد وزراء مجموعة الأربعة والعشرين الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية والتنمية اجتماعهم الحادي والثمانين في واشنطن العاصمة بتاريخ ٢٤ إبريل ٢٠٠٩. وقد رأس الاجتماع معالي السيد أديب ميّاله حاكم مصرف سورية المركزي، وتولى السيد غويدو مانتيغا وزير مالية البرازيل منصب النائب الأول للرئيس، والسيد تريفور مانويل وزير مالية جنوب إفريقيا منصب النائب الثاني.

وقبل هذا الاجتماع الوزاري، عُقد الاجتماع الثالث والتسعون لمندوبي مجموعة الأربعة والعشرين بتاريخ ٢٣ إبريل ٢٠٠٩، برئاسة السيدة مايا الشويري، مستشار أول للمدير التنفيذي في صندوق النقد الدولي.

المجموعة الإفريقية: كريم دجودي، الجزائر؛ تشارلز كوفي ديبي، كوت ديفوار؛ جان كلود ماسانغو مولونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ محمد محيي الدين، مصر؛ سفيان أحمد، إثيوبيا؛ بليز لويمبي، غابون؛ بول أكواش، غانا؛ منصور مختار، نيجيريا؛ ليسيتيا كانياغو، جنوب إفريقيا.

المجموعة الآسيوية: آرفيند فيرماني، الهند؛ سيد شمس الدين الحسيني، جمهورية إيران الإسلامية؛ محمد شطح، لبنان؛ شوكت تارين، باكستان؛ ماريا إديتا تان، الفلبين؛ ساراث ساراث أمونوغاما، سري لانكا؛ سمير الخوري، الجمهورية العربية السورية.

مجموعة أمريكا اللاتينية: كارلوس فرناندیز، الأرجنتين، روجيريو ستودارت، البرازيل؛ أندريه اسكوبار، كولومبيا؛ أوسكار مونتيروسو، غواتيمالا؛ روبرتو مارينو، المكسيك؛ خوليو فيلاردي، بيرو؛ كارين نونيز- تيشيرا، ترينيداد وتوباغو؛ روبين فيلافيسينشو، فنزويلا.

المراقبون: لوال دينا، مجموعة السبعة والسبعين؛ عبد العزيز الحناي، البنك الإسلامي للتنمية؛ يسر بارنيه، صندوق النقد العربي؛ سلطان السويدي، الإمارات العربية المتحدة؛ يونغ لي، الصين؛ حمد البازعي، المملكة العربية السعودية؛ أوسكار دي روجاس، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بهيئة الأمم المتحدة؛ خوان سومافيا، منظمة العمل الدولية؛ كريم العيناوي، المغرب؛ سوباتشاي بانيتتشابادي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)؛ ديم اسماعيلا، البنك المركزي لدول غرب إفريقيا ؛ إينس بوستيلو، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ضيوف الشرف: دومينيك ستراوس- كان، المدير العام لصندوق النقد الدولي؛ روبرت زوليك، رئيس البنك الدولي.

المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي: محمد الدايري
المجلس التنفيذي للبنك الدولي: عبد الرحمن المفضي، ندى مفرج

أمانة مجموعة الأربعة والعشرين: أمار باتاتشاريا، اندزولي مندوغا
المنسق البحثي لمجموعة الأربعة والعشرين: جومو سوندارام

أمانة مجموعة الأربعة والعشرين، صندوق النقد الدولي: سيمران ماكسويل، داليلا بندورو